

درر الحکام شرح مجلة الأحكام

@ 89 @ البَيُوعُ يُنْقَسِمُ إِلَى مُقَدِّمَةٍ وَسَبْعَةٍ أَبْوَابٍ (كِتَابُ)
لُغَةً بِمَعْنَى الْكِتَابَةِ وَاصْطِلَاحًا هُوَ جَمْعُ الْمَسَائِلِ
الْمُسْتَقْلِلَةِ (بَحْرُ) تَقْدِيمُ الْبَيْعِ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ الْمُعَامَلَاتِ
كَالْإِجَارَةِ ، وَالْكَفَالَةِ ، وَالْحَوَالَةِ وَغَيْرِهَا إِنََّّمَا هُوَ لِكَثْرَةِ
اسْتِعْمَالِهِ ، بَيُوعُ جَمْعُ - بَيْعٍ ، وَهُوَ مِنْ الْأَضْدَادِ . فَلِذَا قِيلَ
(قَدْ بَاعَ فُلَانٌ الشَّيْءَ الْفُلَانِيَّ) فَكَمَا يُفْهَمُ أَنَّهُ أُخْرِجَ
ذَلِكَ الْمَالِ مِنْ مِلْكِهِ يُفْهَمُ أَيْضًا أَنَّهُ أُدْخِلَهُ إِلَى مِلْكِهِ .
إِذَا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ اسْتِعْمَالُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي الْمَعْنَى الْأَوَّلِ
هُوَ الْغَالِبُ أَصْبَحَتْ لَا تُحْمَلُ إِلَّا عَلَيْهِ . تَرَدُّدُ كَلِمَةِ (الْبَيْعِ)
بِمَعْنَى (مَبِيعٍ) حَمْلًا عَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ وَلَكِنْ بِمَا أَنَّ
لِلْمَبِيعِ أَنْوَاعًا مُخْتَلِفَةً (مَذْقُولُ ، وَعَقَارُ ، وَحَيَوَانُ ،
وَمَكِيلُ ، وَمَوْزُونُ) وَغَيْرُهُ فَقَدْ جَاءَتْ هُنَا بِصِيغَةِ الْجَمْعِ .
وَتَرَدُّدُ عَلَى أَصْلِهَا بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ وَتُجْمَعُ حِينَئِذٍ بِالنِّسْبَةِ
لِأَنْوَاعِ الْبَيْعِ . فَالْبَيْعُ بَاعْتِبَارِ نَفْسِهِ نَافِذٌ وَمَوْقُوفٌ
وَفَاسِدٌ وَبَاطِلٌ أَمَّا بَاعْتِبَارِ الْمَبِيعِ (فَمُقَايَسَةٌ ، سَلَامٌ ،
صَرَفٌ وَمُطْلَقٌ) وَبَاعْتِبَارِ الثَّمَنِ (مُرَابَحَةٌ ، تَوَلِيَّةٌ ، وَضِيعَةٌ
، وَمُسَاوَمَةٌ) . وَسَنَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَلَى بَيَانِ ذَلِكَ كُلِّهِ
بِالتَّفْصِيلِ . مَشْرُوعِيَّةُ الْبَيْعِ - إِنَّ مَشْرُوعِيَّةَ الْبَيْعِ ثَابِتَةٌ
بِالْكِتَابِ ، وَالسُّنَّةِ ، وَالْإِجْمَاعِ . فَقَدْ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ
الْكَرِيمِ { أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ } وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ بَاشَرَ
الْبَيْعَ بِنَفْسِهِ وَشَاهَدَ النَّاسَ يَتَعَاطَوْنَ الْبَيْعَ وَالشُّرَاءُ
فَأَقْرَهُهُمْ وَلَمْ يَنْهَاهُمْ عَنْهُ وَقَدْ أَجْمَعَ الْأَئِمَّةُ عَلَى
مَشْرُوعِيَّةِ الْبَيْعِ وَأَنَّهُ أَحَدُ أَسْبَابِ التَّمْلُكِ . وَقِيلَ : إِنَّ
أَفْضَلَ الْكَسْبِ التَّجَارَةُ .